

اقتصاد

سمن «إماراتي» يصل إلينا تهربياً
مقبلات غذائية للأطفال مهزبة
عبر مناطق ساخنة في الشمال

عبد الهادي شباط

للموصفات، وأنه تم تشكيل لجنة خاصة في الجمارك لتقدير كمية المواد في الشاحنة وتقدير قيمتها والغرامات المتوجبة عليها، وأنه في الوقت نفسه تمت مراسلة غرفة الصناعة في حلب للتأكد من السجل التجاري الذي يحمله صاحب البضاعة.

وبين مدير في الجمارك لـ «الوطن» أن حجم التسويات التي تجريها إدارة الجمارك أصبح يشكل حيزاً مهماً من واردات الخزينة العامة وأن هذه الصالحات تتم وفق الأنظمة المعمول بها في القانون الناظم لعمل الجمارك مع التقيد بالتعامل مع المواد المخالفة والمهربية حسب طبيعة ومخالفة كل مادة، حيث تستدعي بعض المخالفات إتلاف المادة وخاصة في المواد الغذائية بناءً على نتائج التحاليل من المخابر المختصة، على حين يمكن الإفراج عن بعض المواد المهربة عند المصالحة عليها وفي حال طابقت الموصفات القياسية المعتمدة محلياً وبيئت نتائج تحليلها سلامة المادة وصلاحتها للاستهلاك بالنسبة للمواد الغذائية، وأن عمليات الإتلاف يتم بموجب محاضر وعبر تشكيل لجان خاصة تشرف على تنفيذ عمليات الإتلاف، على حين يتم عرض بعض المصادرات للمزاد العلني وبيعها وفق القانون.

مبيناً أن معظم المهربات خلال الفترة الأخيرة كانت من المواد الغذائية والألبسة وخاصة الألبسة المستعملة (البالية)، معتبراً أن انخفاض القدرة الشرائية لدى العديد من المواطنين هو ما يعزز توافر هذا النوع من الألبسة عبر زيادة الطلب على هذه الألبسة ومن ثم توافر سوق محلية جاذبة لتوفير البالة عبر الطرق غير الشرعية.

كشف مصدر في الجمارك العامة لـ «الوطن» عن ضبط ٢٠ طن سمون مهربية تعود لإحدى المراكم المعروفة، ذات المنشأ الإماراتي، وأن قيمة الغرامات المحصلة من القضية تجاوزت ٣١ مليون ليرة، حيث تمت المصالحة على هذه القضية، بعد إحالة عينات من هذه السمون للمخابر الجنائية، والتأكد من سلامتها وصلاحتها للاستهلاك البشري، حيث أفاد تقرير المخبر أنها مطابقة للموصفات، وتتقى المخالفة بعدم السماح باستيراد هذه المواد ضمن عبوات صغيرة، حيث كانت معظم العبوات من كميات السمون المهربة المضبوطة، بين كيلو ونصف الكيلو، وحول مئتين ٢٠ طناً المضبوطة من السمون بين أنه تم تسليمها لصاحب القضية لكونها مطابقة للموصفات.

كما ضبطت الجمارك شاحنة تزيد طولها على ٢٠ متراً محملة بأطعمة الأطفال «مقبلات غذائية للأطفال»، إضافة إلى الحفاضات، حيث ادعى صاحب الشاحنة أن مصدر البضاعة هو أحد المعامل في المدينة الصناعية في الشيخ نجار ليتبين عدم صحة ذلك بعد التحري والتأكد من المعلومات، كشف صاحب الشاحنة عن المعلومات الصحيحة، حيث مصدر الحبوب من مناطق ساخنة أهما منطقة باب الهوى ومنطقة خان العسل.

وحول سلامة الأطعمة والمواد الأخرى بين المصدر أنه تمت إحالة عينات من المواد المضبوطة على المخابر المعتمدة لدى الجمارك للتأكد من سلامة المنتجات ومدى مطابقتها

علي محمود سليمان

كشف مدير هيئة الاستثمار السورية مدين دياب أن اليوم الأول من المنتدى السوري - الروسي المنعقد في العاصمة الروسية موسكو سيشكل نواة مهمة لإقامة اتفاقيات ثنائية بين الشركاء في مختلف المجالات وذلك بعد انعقاد العديد من المناقشات والحوارات.

وفي حديثه لـ «الوطن»، من موسكو أوضح دياب أنه تم إيداع مذكرة التفاهم المقدمة من هيئة الاستثمار عن طريق السفارة السورية لدى الجانب الروسي، حيث تضمنت المذكرة عدداً من البنود والأهداف التي يمكن العمل عليها بالتعاون مع الوكالة الروسية للاستثمار، التي ستقوم بدراسة المذكرة وبعد ذلك يتم التباحث فيها للتوقيع عليها.

ومن خلال المذكرة يتم العمل على إعداد مواد ترويجية لاستهداف الاستثمار لتعميم المعلومات حول التسهيلات والإجراءات النافذة للاستثمار وكذلك الفرص المتاحة والحوافز المشجعة على النشاطات الاستثمارية، وتبادل النشرات حول

القضايا المتعلقة بتطوير الاستثمارات لتحديث وخدمة احتياجات ومتطلبات كلا البلدين، من خلال صياغة إستراتيجيات مشتركة ملائمة لإيجاد بيئة قادرة على جذب الاستثمارات لدى كلا البلدين، وتحديد الطرق والسبل المناسبة لإنزلة العقود التي تعرقل تطوير الاستثمارات المشتركة بين البلدين وتقديم النصح لحكومتها بشأن التدابير اللازمة للتغلب على الصعوبات، وتبادل الخبرات المتقدمة حول أفضل الممارسات لتعزيز إقامة مشاريع استثمارية.

وأشارت المذكرة إلى ضرورة تشكيل لجنة مشتركة



تضم ثلاثة أعضاء من كل طرف ومهمتها إعداد برامج سنوية لتنفيذ مجالات التعاون المشار في المذكرة، ومتابعة تنفيذ الأنشطة المتفق عليها، وتحديد مجالات جديدة لتعزيز التعاون المشترك بين الطرفين، واقترح توصيات لتحسين ظروف تنفيذ هذه المذكرة، بحيث تجتمع اللجنة سنوياً في مكان وزمان يتم الاتفاق عليه بشكل مشترك.

وحول اجتماعات اليوم الأول من المنتدى السوري الروسي بين أحد رجال الأعمال السوريين المشاركين أن المنتدى يعتبر ناجحاً من خلال مشاركة وحور أكثر من ٢٠٠ شركة روسية ووسط

دياب لـ «الوطن»: إيداع مذكرة تفاهم حول الاستثمار لدى الجانب الروسي

خمسة غرف تفاوض في المنتدى السوري الروسي
أهمها شركات الإعمار والبتترول والطاقة

اهتمام رسمي وإعلامي روسي كبير، وحضور ممثلين عن عدة أقاليم ومقاطعات روسية. وفي تصريحه لـ «الوطن» أوضح المصدر في مجلس رجال الأعمال السوري الروسي أن هناك بشائر بتوقيع اتفاقيات ثنائية لشركات سورية روسية، حيث أبدت العديد من الشركات الروسية استعدادها للاستثمار في سورية، لافتاً إلى أن أنه تم تقسيم الحضور إلى خمس غرف للمناقشة، توزعت إلى غرفة التجارة والغذاء والزراعة، وغرفة السياحة، وغرفة البترول والطاقة، وغرفة الإنشاءات وشركات الإعمار، وغرفة الصناعة، وذلك بهدف تخصيص المناقشات لكل مجال وفق المختصين المعنيين به، حيث تعرف رجال الأعمال والشركات بعضهم إلى بعض وطرح كل شركة ما لديها من تصورات للتعاون، ضمن مباحثات مباشرة بين الشركات، لتبادل الأفكار والمقترحات، وعند توصل الشركات إلى رؤية مشتركة تم تبادل معلومات التواصل المباشر لاستكمال المشاورات بينهم.

وضمن اللقاءات تم طرح المشاكل والصعوبات التي تعوق العمل المشترك بين الشركات الروسية والسورية، مع طرح العديد من الأفكار للاستثمار في سورية وتعريف الشركات الروسية عليها، كإقامة مصارف مشتركة وشركات مساهمة مشتركة وشركات تجارية ومشاركة، كما تم التطرق إلى ضرورة حل مشكلة النقل وتخفيض الرسوم الجمركية، وتسهيل دخول البضائع السورية إلى الأسواق الروسية، وقد ظلت إدارة المنتدى من جميع الحضور التقدم بكل الطروحات والأفكار ضمن مذكرات مكتوبة لتتم دراستها ومتابعتها.

رؤية معالجة مناطق السكن العشوائي أصبحت جاهزة

حمصي لـ «الوطن»: إلغاء تراخيص ١٣ شركة تطوير عقاري لعدم التزامها
تحاوص مع القطاع الخاص لتأمين تمويل للمشاريع العقارية

صالح حميدي

كشف مدير الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري أحمد حمصي لـ «الوطن»، عن إجراء نظر في القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٠٨ الخاص بالتطوير والاستثمار العقاري، إذ تم إدخال الكثير من التعديلات، لتمكين القانون من مواكبة المرحلة المقبلة التي تمر بها البلاد وخاصة إعادة الإعمار، حيث يهدف التعديل الجديد للقانون إلى وضع رؤية قانونية لمعالجة مناطق السكن العشوائي، وتنظيم العمل في القطاع العقاري، وتشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية ومنح المزيد من التسهيلات والمزايا لمشاريع التطوير العقاري والسكن العشوائي.

كما كشف عن إلغاء تراخيص ١٣ شركة تطوير عقاري لم تتعامل مع مشاريع وبرامج الهيئة ولم تلتزم بتطبيق تعليمات القانون رقم ١٥ لعام، ٢٠٠٨ لافتاً في الوقت ذاته إلى أن عدد الشركات المرخصة أصلاً وصل إلى ٤٦ شركة، منوهاً بقيام الإدارة بالاتصال بالدم مع شركات التطوير العقاري لحثها على الالتزام بتنفيذ مشاريع تطوير عقاري محدثة أو إحداث مناطق على أملاكها وأن معظم هذه الشركات تستجيب بالشكل المناسب والجيد لتنفيذ هذه الالتزامات مضيفاً إلى الهيئة تقوم بالمقابل باتخاذ الإجراءات المناسبة ووفق الأنظمة والقوانين إتجاه

الشركات غير الملتزمة.

وفيما يخص التشريع، بين حمصي أن الهيئة حددت الرؤية الخاصة بتعديل القانون من خلال المهام الجديدة للهيئة والمنتمطة بمعالجة مناطق السكن العشوائي، وانطلاقاً من ذلك تم تحديد اتجاهات العمل في التعديل ليمثل محورين أساسيين، إذ يمثل المحور الأول بألية إحداث مناطق التطوير العقاري وتنفيذها ومعالجة أسباب عدم تنفيذ المشاريع، على حين ركز المحور الثاني على معالجة مناطق السكن العشوائي، وفي هذا الإطار



تم إدراج وتعديل مجموعة من المواد ضمن مشروع تعديل القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٠٨ بما يساهم في إطلاق مشاريع التطوير العقاري على أرض الواقع، وذلك من خلال وضع إطار زمني محدد للجهات الإدارية لإعداد دفاتر الشروط الخاصة بالمناطق المحددة والإعلان عنها والتعاقد على تنفيذها ووضع إطار زمني للطور العقاري للقيام بالإجراءات اللازمة خلال مدة زمنية محددة لإنجاز المحطات وإعداد الضوابط التنفيذية للمناطق الواقعة بملكيته أو موكل عليها.

العقارات وحل الخلافات والإعلان عن تنفيذ المنطقة وانتهاء بتوزيع الحقوق على مستحقيها. وفي إطار تشجيع الاستثمار وتحفيز المستثمرين بالدخول إلى السوق العقارية السورية وضرورة وجود شركات قادرة على المنافسة وتنفيذ مشاريع التطوير العقاري ومعالجة مناطق السكن العشوائي أشار حمصي إلى السماح بتأسيس شركات تطوير عقاري على شكل شركات مساهمة تكون أسهمها قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية ويجوز فيها لرعايا الدول العربية والأجنبية سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين المساهمة والمشاركة بتأسيسها وفق نسب محددة وأردف أن الهيئة تعمل على هذا النوع من الشركات كثيراً انطلاقاً من مرتته وقدرته على تداول الأسهم والانعكاس الإيجابي على عملية التمويل.

ومدير الهيئة لفت إلى أن مشاريع التطوير العقاري تصنف بارتفاع تكاليف تنفيذها الأمر الذي يعكس على عملية التمويل وفي سبيل معالجة مسألة التمويل تم السماح للجهات الإدارية بتنفيذ مشاريع التطوير العقاري بأسلوب يتواءم مع المطورين العقاريين حيث يقع بموجب هذا الأسلوب على عاتق المطور العقاري تأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشروع مقابل حصة معينة يحصل عليها ضمن المنطقة المنفذة من مقاسم الفئتين الثانية والثالثة وبشكل يتناسب مع التكاليف المترتبة على عملية التنفيذ للمنطقة.

الإبداع السوري لا حدود له

شركة رند تطلق «سيرياستور» أول متجر سوري للتطبيقات الإلكترونية بالتعاون مع شركة سيريتل ووزارة الاتصالات



ومن جانبه اعتبر مدير قسم «سيرياستور» في شركة رند أمير فارس أن المتجر السوري فرصة كبيرة للشباب السوريين والمطورين كونه يمكنهم الاستفادة منه وتحقيق دخول مالية من خلال تطوير التطبيقات الإلكترونية الموجودة فيه، مؤكداً أن الشركة سمحت لجمع شرائح المطورين بالدخول إليه، مبيناً أنه خطوة جديدة لمستقبل سورية الرقمي، وأن المتجر يتيح لجمع السوريين الحصول على معلوماتهم بطرق آمنة سرية ومحمية ضمن سورية.

يذكر أن شركة رند مزود خدمة محتوى رقمي تم إطلاقها في سورية عام ٢٠١٦ تقدم حزمة واسعة من المحتوى الرقمي لكثير من الخدمات لتلبي احتياجات شركات الاتصالات ومزودي خدمة الإنترنت في سورية.

تخصص بتطبيقات مجتمع ووطن، وأن «سيرياستور» يهدف الطريق نحو سورية الرقمية ونحو مراحل متقدمة من الأتمتة، وهو إثبات بأن الشباب السوري قادر على الإبداع. كما اعتبرت «سيرياستور» من أهم التطبيقات ضمن المتجر السوري الإلكتروني، وبيئت أنه يمكن لجمع المستخدمين تحميل التطبيقات الموجودة من المتجر بمجرد اتصالهم بالشبكة السورية، مؤكداً أن الانقطاع الدولي للإنترنت لا يترك أي تأثير على ذلك.

وأوضحت أن إطلاق المتجر له أهمية كبيرة كونه يتيح الفرصة لعرض التطبيقات الإلكترونية للسوريين وخاصة ما يتعلق منها بالحكومة والتي يحظر استخدامها في الخارج كتطبيق «عين المواطن» الذي أطلقتها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وتطبيق «فيرت سورية»، الذي أطلقتها وزارة السياحة.

قصي المحمد

برعاية رئيس مجلس الوزراء عماد خميس، أطلقت شركة رند بالتعاون مع وزارة الاتصالات والتقانة وشركة سيريتل مساء أمس المتجر السوري للتطبيقات الإلكترونية «سيرياستور»، كأول منصة سورية لتحصيل جميع التطبيقات السورية والعالمية المطورة.

وفي كلمة له خلال إطلاق المتجر، أكد وزير الاتصالات الدكتور علي الظفر أهمية إطلاق المتجر السوري «سيرياستور» كونه يشكل داعماً كبيراً للتجارة الإلكترونية في سورية، مبيناً أنه لا بد من تقديم الخدمات والدعم الكبير للمواطنين، وخاصة خلال ظروف الحرب التي تمر بها في سورية اليوم.

من جانبها، أكدت المسؤولية الإعلامية في شركة سيريتل نوار إبراهيم لـ «الوطن» أن شركة سيريتل في إطلاق المتجر السوري جاءت إيماناً منها بدعم الشباب السوري والمستخدمين في تأمين كل ما يحتاجونه من خدمات وبرامج تسهل لهم إمكانية الاستفادة منها وخاصة في ظل الحصار المفروض على سورية حالياً من الدول الخارجية.

مؤكدة أن المتجر السوري جاء كمصنعة إلكترونية متطورة محمّل عليها جميع التطبيقات السورية والتي يزيد عددها على ١٥٠ تطبيقاً منضمة جميع التطبيقات الخاصة بسيريتل، مبيناً أن المتجر هو الأول من نوعه على مستوى سورية والوطن العربي، لافتة إلى أنه لا يوجد دولة عربية جمعت جميع برامجها ضمن تطبيق واحد لتكون سورية الأولى على مستوى الوطن العربي. وأشارت إلى تطبيق «سوريون» أول منصة رقمية من نوعها

جديد معمل العصائر في المنطقة الساحلية

عرض صيني بـ ١٦ مليون يورو غير مجد
ودفتر شروط جديد بكلف ممكنة

هنا غانم

ترك الموضوع في عهدة إدارة المؤسسة لاتخاذ القرار المناسب حيال ذلك في سبيل تحقيق المصلحة العامة، مع العلم بأن المجلس يرى بأن الحاجة ماسة لإقامة مثل هذا المشروع في الساحل السوري.

وأوضح الكتاب (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن هناك ثلاثة معالم للقطاع الخاص مشيدة في المنطقة الساحلية مرخصة أصلاً لتكثيف العصائر وبطاقات تقدر بنحو ١٢٢.٥٠ ألف طن سنوياً وتقدر الكميات من الحمضيات العصرية المنتجة سنوياً بحدود ٢٠٠ ألف طن، وحيال ذلك يقضي تقديم ثلاثة مقترحات، أولها استثمار الطاقات المتاحة في المعامل القائمة في المنطقة الساحلية من خلال الاستثمار عن طريق عقود شراكة معها التشغيل لصالح الحكومة، بحيث تقوم الحكومة بشراء محاصيل الحمضيات العصرية من الفلاحين عن طريق اتحاد الفلاحين والجمعيات الفلاحية بالساحل السوري وتقوم بعضها وتكثيفها لدى هذه المعامل مقابل أجور تشغيل يتم الاتفاق عليها ومن ثم تقوم بالتسويق سواء داخلياً أم خارجياً.

المقترح الآخر يتضمن أهمية منح تسهيلات ومزايا إضافية لتشجيع القطاع الخاص لإقامة معامل للعصائر في المنطقة الساحلية سواء عن طريق قروض ميسرة أم المساعدة في البنى التحتية وغيرها، أما الاقتراح الأخير والذي تمت الموافقة عليه من المعين، فيتمثل بأنه في حال الرغبة بتنفيذ المشروع من الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة - المؤسسة العامة للصناعات الغذائية - فيقترح إعداد دفتر شروط في جديد يحقق غاية المشروع وبأقل كلف استثمارية ممكنة.

شهد موضوع إقامة مشروع العصائر في محافظة اللاذقية الكثير من الأخذ والرد وأشبع نقاشاً في أروقة الحكومة ومجلس الشعب وغيرها من الجهات الرسمية لكن دون التوصل إلى حل يرضي أي طرف.

وزارة الصناعة ممثلة بالمؤسسة العامة للصناعات الغذائية كانت قد أعدت مؤخراً كتاباً بناءً على طلب الوزير يوضح الإجراءات المتخذة لتنفيذ مشروع عصائر الحمضيات في الساحل بطاقة ٥٠ ألف طن عصائر و٢٠٠ طن مكثفات استوائية، وقد بينت المؤسسة أنه تم الإعلان عن المشروع للمرة الثانية لكن لم يرد إلا عرض وحيد صيني، هو عرض مقبول فنياً وقلته حوالي ١٦ مليون يورو، وبناء عليه تم تكليف مديرية التخطيط في المؤسسة عن طريق مجلس الإدارة بعكس العرض الفني المقدم للجنة المناقصة العامة على دراسة الجدوى الاقتصادية الموافق عليها من هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

وقد توصلت بعد الدراسة إلى نتيجة مفادها أن العرض المالي المقدم أعلى من القيمة التقديرية للمشروع بنسبة مهمة، وهي تتجاوز حدود دراسة الحساسية للمشروع التي بينت أنه في حال ارتفاع العرض المالي المقدم أعلى من القيمة التقديرية تصبح مؤشرات تحليل الحساسية منخفضة جداً.

ونوّهت المؤسسة بأنه لم يتم تغيير سعر المادة الأولية التي بنيت الدراسة على أساسها وهي ٢٥ ل.س للكغ الواحد، وبناءً على مضمون الوثائق المقدمة للمجلس والتي تبين أن العرض المالي مرتفع ارتأى المجلس في جلسته رقم ٣ تاريخ ٢٠١٨/٢/٥